النقد النحوي عند ابن السيد البطليوسي للزجاجي في كتابه "الجمل".

إعداد

محمد ركابي أحمد علي

د/ وفاء عبد الله محمد أحمد

مدرس البلاغة والنقد – كلية الآداب جامعة أسوان

النقد النحوي عند ابن السيد البطليوسي للزجاجي في كتابه " الجمل ".

ملخص البحث:

لقد سار النقد النحوي عند القدماء مع الدراسات النحوية جنبا إلى جنب، وهكذا من سمات أي علم: أن يظهر الجانب النقدي معه، وكنت أعتقد أن النقد نقيصة تدخل على العلوم، ولكني كنت مخطئا في ظني؛ حتى أدركت أن قيمة البحث في أي مجال من مجالات العلم تظهر مع سبر أغواره، واكتشاف كنوزه وتنقيحه وتخليصه من بعض الشوائب التي تلم به، وإثراء مجالات البحث فيه، وتأصيل قواعده وأصوله، ولما نشأ النحو العربي، وتعددت مجالات البحث اللغوي ظهر النقد النحوي جنبا إلى جنب، بدأ النحاة أنفسهم في تأصيل الأصول والقواعد، وكثرت الخلافات النحوية، وتشعبت الآراء، فظهر دور النقد النحوي والناقد النحوي، وهذا ما نلمحه في كتب النحاة الأوائل الذين كانوا حريصين كل الحرص على التدقيق والمراجعة والتنقيح، ومطابقة تلك القواعد والأصول على كلام الفصيح وكلام العرب، وهذا يدل على عمق الدراسات النحوية، وحاجتها الماسة إلى مقاييس جيدة وموازين دقيقة تنهض بالنحو العربي، فلم يكن النقد النحوي عند القدماء إلا التدقيق والتنقيح وإصدار الاحكام بعد فهم وروية، وابن السيد البطليوسي قد تعرّض بالنقد النحوي لكتاب الجمل الذي يُعد من كتب النحو المختصرة التي أُلِّفت في الفترة الأولى من حياة النحو، لكنه ذو أهمية كبيرة؛ لذلك عكف عليه الشراح يفصلون ما أجمل فيه مستعينين على ذلك بآيات القرآن، وبالمأثور من كلام العرب الفصحاء.

Summary:

Grammatical criticism among the ancients went hand in hand with grammatical studies, and thus one of the characteristics of any science is that the critical aspect appears with it. I used to think that criticism was a defect that entered the sciences, but I was wrong in my opinion; Until I realized that the value of research in any field of science appears with exploring its depths, discovering its treasures, refining it, and ridding it of some of the impurities that afflict it, enriching the fields of research in it, and establishing its rules and principles. When Arabic grammar emerged, and the fields of linguistic research multiplied, grammatical criticism appeared side by side. The grammarians themselves began to establish the principles and rules, and grammatical differences increased, and opinions branched out, so the role of grammatical criticism and the grammatical critic appeared. This is what we see in the books of the early grammarians who were very keen on scrutiny, review, and revision, and matching those rules and principles with the speech of the eloquent and the speech of the Arabs. This indicates the depth of grammatical studies, and their urgent need for good standards and accurate scales that would advance Arabic grammar. Grammatical criticism among the ancients was nothing but scrutiny, revision, and issuing judgments after understanding and contemplation. Ibn al-Sayyid al-Batalyusi exposed the grammatical criticism of the book al-Jumal, which is considered one of the concise grammar books that It was composed in the early period of the life of grammar, but it is of great importance; therefore, commentators devoted themselves to it, detailing what was general in it, aided in that by verses from the Qur’an and by the transmitted sayings of eloquent Arabs.

ومن الأسباب التي دفعتني لكتابة هذ البحث :

* التعرف على النقد الخاص عند القدماء .

*رغبتي في دراسة قضايا الخلاف النحوي، وإثراء الجانب اللغوي .

*الاستفادة من طرق النقد عند ابن السيد البطليوسي .

وتنبع أهمية هذا الموضوع في الآتي :

*يُبرز قيمة النقد النحوي عند القدماء، ويُبين مدى الجهود المبذولة من قِبل النحاة في النهوض بعلوم العربية .

*يكشف الموضوع عن طرق النقد عند القدماء .

*يكشف الموضوع عن تيسير النحو.

ومن الدراسات السابقة عن هذا الموضوع :

* النقد النحوي بين الأصالة والتجديد: عصام عدنان الياسري، علي كاظم مشري، مجلد١ ، عدد ٥٣ ، مجلة الكلية الإسلامية ، ٢٠١٩ .

*النقد النحوي، قيمه، ومضامينه: دكتور محمد إسماعيل عبدالله، بحث، كلية التربية، جامعة بابل.

*نقد النحو، مقدمة الكافية أنموذجًا: دكتور وحيد الدين طاهر عبدالعزيز، بحث مستل من مجلة كلية الآداب بقنا.

***منهج الدراسة في هذا البحث :**

وقد اتبعت فيه المنهج الوصفي التحليلي القائم على الوصف والتحليل عن طريق نقل كلام الزجاجي ثم نقد البطليوسي له ثم التحليل والتعقيب .

*** نبذة مختصرة عن ابن السيد البطليوسي :**

ابن السيد البطليوسي نحوي كبير ترجم له القفطي في إنباه الرواة، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين، والسيوطي في البغية، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، وُلد سنة (٤٤٤) للهجرة في مدينة بطليوس، وكانت مدينة كبيرة بالأندلس، وهو من أشهر علماء الأندلس الذين برعوا في علوم مختلفة، وتضلعوا منها، واشتهروا بها، وألفوا فيها العديد من الكتب والرسائل.[١]

*** ابن السيد البطليوسي والنقد النحوي:**

والملاحظ لنقد ابن السيد البطليوسي يجده نقدا بنّاء ليس بهدام، وإنما تعرض للنقد النحوي لهذا الكتاب، لا للهجوم على مؤلفه، وليس متحيزا لفئة معينة، وهذا يظهر من مقدمة كتابه التي أشار فيها لقيمة هذا الكتاب- كتاب الجمل- وقد أثنى البطليوسي على مؤلفه حيث قال: " وهو- لعمري – كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله- قد نزع فيه المنزع الجميل، فإنه حذف الفضول، واختصر الطويل، غير أنه مع تركه سبيل الإطالة والإكثار، قد أفرط في الإيجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه، غير منتقد لمساوئ القول ومحاسنه،ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المنتقدين، وتعقب المتعقبين ."[٢]

ومن الكلام السابق يتضح لنا هدف ابن السيد البطليوسي من نقده لكتاب الجمل، وهو إصلاح ما فيه من نقص، وهذا هو هدف النقد النحوي السليم هو الإشادة بالعمل ومحاسنه ، والوقوف على النقص فيه وإكماله، وهذا الذي ظهر من كلام الناقد، وبيان منهجه المتبع في طريقة نقده لجمل المؤلف، فقد أثنى على هذا العمل ثناء حسنا، وذكر أن فيه بعض الخلل من الإيجاز والاختصار، وعدم ذكر آراء العلماء، وبيان المسائل الخلافية والترجيح الذي سار عليه النحاة في عصره .

---

(١) يُنظر: وفيات الأعيان : ٢، ٢٨٣ ، وانباه الرواة: ٢، ١٤٣ .

(٢) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١)، ت: سعيد عبدالكريم سعودي .ص٥٧ .

وبما أنه ذكر ذلك الكلام، إلا أنه أشاد بهذا العمل الجليل " ونحن– وإن تعقبنا بعض ألفاظه، واعترضنا في نكت مقاصده وأغراضه– معترفون له بالبراعة، وأنه من أئمة هذه الصناعة، فإننا بكتابه افتتحنا النظر في هذا العلم، وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم، وقد سبقنا غيرنا إلى الاعتراض عليه، وتخطئته في ما نحا إليه، وليس اختلال بعض عباراته مما يخل بمحله في العلم، ومكانته في الفهم، فقد قال الحكماء: من ألف فقد استهدف، فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف."(١)

ومن خلال ما سبق يضع لنا البطليوسي قاعدة أصولية في النقد النحوي هي أن كل عمل بشري قابل للنقد، وهذا من تمام العلوم وبيان معانيها واضحة جلية، وليس النقد ينقص العمل، بل يزيده وضوحا وجلاء، والاختلاف موجود بين البشر.

" وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين، وفطرة الإنسان مبنية على النقصان، إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى، إن كمل من جهة، نقص من أخرى، وإنما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الأشياء ، الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء."(٢)

وهذا ما نريده من النقاد في كل عصر من العصور أن يكون هدفه من النقد الوصول بالعمل المنتقَد إلى أسمى درجات الرقي والتميز، وإظهار المعاني جلية واضحة دون تعصب ولا تحيز، ولا انتصار لمذهب معين، فمقدمة هذا الرجل ابن السيد البطليوسي ترسخ قواعد مهمة لا بد أن تُراعى عند نقد أي عمل، ونصائح للناقدين الذين يعملون بهذه الصناعة، فالناقد يبني على العمل الذي أمامه، ويُظهر محاسنه، ويُشير إلى مساوئه بهدف إصلاحها وتهذيبه، وإخراجه في حُلة جميلة، ويُضفي على العمل بهاء ورونقا من أجل تقديمه للقارئ والباحث في صورة ممتازة يستفيد منها الجميع.

---

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي: ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) السابق : ص٥٨ .

***منهج ابن السيد في نقد كتاب الجمل :**

وأما المنهج الذي تتبعه ابن السيد البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل هو المنهج الوصفي التحليلي بتتبع كلام الزجاجي والتعقيب عليه، و يظهر من عنوانه، أنه يهدف إلى إصلاح أغلاطه والمختل من كلامه، وذلك من خلال ذكر نص المسألة لصاحب الجمل، والتعقيب عليها، عن طريق إصلاح ما فيها من خلل، وإكمال ما فات المؤلف من نقص، دون هدم العمل، وهذا ما فعله ابن السيد بكتاب الجمل، فقد نبه لأشياء قد قصر فيها الكاتب واختل كلامه، وربما تناقض من حيث لا يدري، وهذا ما أشار إليه ابن السيد البطليوسي: " وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه، وإنما غرضي أن أنبه على أغلاطه والمختل من كلامه، فإنه أصّل أصولا لا تصح مع الاعتبار، واختار في أشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر."[١]

***الألفاظ النقدية التي استخدمها ابن السيد البطليوسي :**

استخدم البطليوسي في نقده النحوي لجمل الزجاج مصطلحات متنوعة ما بين الصحة والخطأ، وهذا مقصد النقد الحقيقي إظهار المحاسن والعيوب، ومن هذه الألفاظ، (فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض)، (لا يصح على الإطلاق)، (وهو مخالف لقوله)، (وهذا الذي قاله هو الصحيح)، (وقد عُورض أبو القاسم في هذا القول)، (هذا غير صحيح)، (هذه عبارة فاسدة)، (هذا صحيح غير أنه يخالف قوله)، (وهذا كلام صحيح لا تعقب فيه)، (وهذا يُحمل على وجه التسامح لا على الحقيقة)، (ولسنا نقول أنه كان يجهل ما ذكرناه إلا أن الإخلال بتقييد الأشياء وتحديدها مفسد لنظر القارئ، وتحيير لباله)، (في هذا الكلام تعقب)، (وكان الوجه أن يقول)، (ووجه الاعتذار له)، (وفي هذا الكلام اختلال)، (هذا على الإطلاق لا يصح)،(هذا كلام مجمل)، (هذا الذي قاله صحيح غير أن)، (هذا الكلام فيه خلل من جهتين)، (هذا كلام فيه تسامح في العبارة)، وغير ذلك من الألفاظ النقدية التي استخدمها ابن السيد

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي: ص٥٨ .

البطليوسي، والذي تتضح فيها معالم النقد النحوي، فهذه الألفاظ تعبر عن القبول والاستحسان في بعضها، والرفض والإنكار في البعض الآخر، وإن كانت الأغلبية ألفاظ النقد التي تعبر عن الرفض وعدم الاستحسان، وهذا ما أشار إليه البطليوسي من أن هذا العمل الهدف منه إصلاح الخلل والتنبيه على الأخطاء التي وقع فيها " الزجاجي "، وقد ألمح البطليوسي في أكثر من جملة أن الزجاجي لم يكن جاهلًا، ولكنه كان مختصرا ومفرطا لحد الإخلال، وهذا ما يظهر في العبارة السابقة التي ذكرها البطليوسي في ثنايا كتابه: "ولسنا نقول أنه كان يجهل ما ذكرناه، إلا أن الإخلال بتقييد الأشياء وتحديده مفسد لنظر القارئ، وتحيير باله."[١]

والطريقة التي سار عليها ابن السيد في نقده لكتاب الزجاجي ذكر نص المسألة عند أبي القاسم الزجاجي، ثم إصدار الحكم النقدي بالألفاظ النقدية التي ذكرتها سابقًا، ثم التعقيب على ذلك.

***نماذج للنقد النحوي عند البطليوسي للزجاجي في كتابه :**

والآن سأتناول بعضًا من المسائل التي تعرض فيها البطليوسي لكتاب الجمل بالنقد النحوي؛ حتى تتضح لنا الفائدة أكثر، وتظهر لنا طرق النقد النحوي الذي كان متبعا عند النحاة القدامى، ومنهج ابن السيد في النقد، ونقف على آرائه وطريقة نقده من خلال تسمية المسألة، وذكر قول الزجاجي، ثم بيان رأي البطليوسي في نقده لقول الزجاجي، ثم التعقيب على تلك الآراء النقدية من خلال قبوله ورفضه، والله الموفق.

***مسألة في أقسام الكلام وتحديد معنى الاسم :**

" قال أبو القاسم الزجاجي- رحمه الله- : أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض .

---

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي، ص٩٢ .

قال المفسر: أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض، وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لا يصح الإطلاق".[١]

وهذه الطريقة التي سار عليها ابن السيد البطليوسي في نقد كتاب الجمل، وهي ذكر نص المسألة عند الزجاجي، ثم التعقيب على كلامه، وإصدار الأحكام النقدية من حيث القبول والرفض، وهذا ما نلاحظه في المسألة السابقة، والمفسر هو ابن السيد البطليوسي وهو ما يقصده محقق هذا الكتاب.

والمتأمل للمسألة السابقة يجد أن الزجاجي قد تحدث عن أقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، وهو ما عليه أهل اللغة، والذي لم يعترض عليه ابن السيد البطليوسي، وهذا يظهر من قوله: فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض.

وهنا لمحة طيبة تظهر لنا في النقد النحوي أن الناقد لم يبدأ نقده بالتخطئة والهجوم، وإنما بدأ بالإشادة والاستحسان، وهذا أصل من أصول النقد النحوي، فالناقد الحاذق من يراعي جوانب النقد؛ لإظهار العمل بقيمة فنية متكاملة، أو بعبارة أخرى "ما له وما عليه ".

وأما وجه الاعتراض والرفض في هذه المسألة هو تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الجر، فقد اعترض ابن السيد البطليوسي على هذا الكلام، وقال: لا يصح على الإطلاق.

وهذا المصطلح الذي استخدمه البطليوسي مصطلح نقدي يدل على رفضه الشديد واعتراضه على كلام الزجاجي، والباحث لهذا الكتاب كتاب إصلاح الخلل يجد أن البطليوسي لم يصدر حكمه النقدي، إلا وقد برر ذلك الحكم، وذلك عن طريق التعقيب على كلام الزجاجي من خلال الرد عليه، مع ذكر آراء العلماء السابقين، وهذا ما يظهر في تلك المسألة، فبعد ذكره لرأيه النقدي بدأ يعقب على كلامه، حيث قال: "

---

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي، ص٥٩ .

لأننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلًا ولا مفعولًا، ولا يدخل عليه حرف خافض، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة، ولا يُستعمل في غيره، فمن ذلك قول العرب: " يا هناه أقبل "، لا يُستعمل إلا في النداء خاصة، لا يُقال: "جاءني هناه "، ولا " رأيت هناه "، ولا " مررت بهناه "؛ لأنه للنداء خاصة، هذا نص كلامه؛ وهو يُناقض ما صدر به كتابه.[١]

ومن ثُم نجد أن نقد البطليوسي النحوي قائم على ذكر الأدلة التي نقد بها الزجاجي؛ حيث ذكر أن حد الاسم ليس الذي حدده الزجاجي بكلامه فقط، وإنما خرج عن ذلك الحد من الأسماء ما لا يقع فاعلًا أو مفعولًا، كالاسم الذي يُستعمل في النداء خاصة " هناه "، وهذا ما ذكره الزجاجي نفسه.

ثم نجد ابن السيد البطليوسي- أيضًا- يستطرد كلامه ناقدا الزجاجي " وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلًا، وذلك نحو أسماء الاستفهام، والأسماء التي يجازي بها، وكذلك " جير "، " عوض "، " لعمرك "، و " ايمن الله "، ونحو ذلك.

والحقيقة أن منهج أبي القاسم الذي بنى عليه كتابه هو الاختصار الشديد في الجمل التي ذكرها، وهو ما جعل ابن السيد يعقب على هذا الكتاب في عدم شمول التعريفات ومدى استيفائها للحدود.

***التعليق على النقد السابق :**

*النقد النحوي السابق يتفق مع مقتضيات وأصول النقد النحوي من حيث عدم التعصب والتحيز ، فابن السيد ذكر المحاسن والمعايب مع تقديم الأدلة والشواهد للنقد الموجه.

* لابد أن نعلم أن كتاب الزجاجي قائم على الإيجاز والاختصار، وهذا ما ألمح إليه الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، حيث قال: " قد حد النحويون هذه

---

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي، ص٥٩ .

الأشياء على ضروب، وذكرها كلها يطول ويطيل الكتاب، وقد شرطنا الاختصار والإيجاز، فنذكر أجود ما قيل في ذلك، والمختار منه ، وما يلزم من خالف، وما اخترناه ، وبالله التوفيق."[١]

* أما تحديد الزجاجي للاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، فهو تحديد ناقص ، ولكن لا ينبغي على ابن السيد البطليوسي أن يحكم عليه بقوله: لا يصح على الإطلاق ؛ لأن الزجاجي قد صرح بذلك – كما بينت في كتابه علل الإيضاح– حيث قال: قد شرطنا الاختصار والإيجاز، فنذكر أجود ما قيل في ذلك، والمختار منه، وهذا يعني أن أبا القاسم الزجاجي لم يذكر أن ما قاله هو الملزم .

***مسألة في أن المصدر أصل الاشتقاق :**

قال أبو القاسم: والحدث لمصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه.

قال المفسر: قد عُورض أبو القاسم في هذا القول، وقيل: كيف يصح أن يُقال أن الشيء مشتق من اسمه، والمسمى مقدم على التسمية."[٢]

المسألة السابقة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، حيث يرى البصريون أن المصدر أصل الاشتقاق، والفعل مشتق منه، بينما يرى الكوفيون أن الفعل أصل الاشتقاق، والمصدر مشتق منه .

وقد ذكرها ابن السيد البطليوسي من المسائل النقدية ضد أبي القاسم الزجاجي، وأنه عُورض في هذا القول، وقد ذكر السبب في ذلك.

والذي ذهب إليه أبو القاسم الزجاجي هو أن المصدر أصل الاشتقاق؛ لأنه قد

---

(١) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، ت: مازن المبارك، دار النفائس– بيروت، ط٥ (١٤٠٦ هـ /١٩٨٦م) .

(٢) إصلاح الخلل: ص٧٣ .

استعرض في كتابه الإيضاح في علل النحو آراء البصريين والكوفيين، ثم رجح رأي البصريين، وذكر أنه الرأي الصحيح، وفي ذلك يقول: " نبدأ بذكر احتجاج البصريين لمذهبهم؛ لأنه عندنا الصحيح، ونذكر بعده احتجاج الكوفيين لمذهبهم وإلزامهم البصريين ما ألزموه، وانفصال البصريين منه إن شاء الله."[١]

والمسألة خلافية بين أهل النحاة، ولا مجال هنا لذكر آراء العلماء في ذلك؛ لأن الذي يعنينا هو النقد النحوي لابن السيد البطليوسي، والحقيقة أن ابن السيد سار على درب هؤلاء النحاة الذين يرون أن الفعل هو الأصل، وقد قال: " وبيان هذا أن الأفعال في الحقيقة هي حركات الأشخاص وتأثيرها في غيرها، ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وُضع على كل واحدة منها لقب؛ لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها قيام، ولبعضها قعود، ولبعضها ضرب، ولبعضها قتل، كما فعل بالجواهر حين اختلفت، فسُمي بعضها حجرا، وبعضها نباتا، وبعضها حيوانا، ونحو ذلك."[٢]

وقد برر البطليوسي للزجاجي كلامه، إذا كان يقصد بعبارة "والفعل مشتق منه " الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للأزمنة، حيث ذكر ابن السيد البطليوسي هذا الكلام قائلًا: "وأراد أبو القاسم بقوله: هو اسم الفعل أنه اسم للحركات والتأثيرات، وبقوله: والفعل مشتق منه، الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للأزمنة، فإذا حمل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض ، ولم يحتج إلى أن يعتذر عنه بما اعتذر."[٣]

***التعليق على النقد السابق :**

* استخدم ابن السيد لفظ عُورض في النقد النحوي، وهذا يعني أنه أراد أن ينسب النقد لغيره، ومع ذلك ظهر من كلامه أنه- أيضًا- يعترض على كلام أبي القاسم الزجاجي.

---

(١) الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، ص٥٦ .

(٢) إصلاح الخلل: ص٧٣ .

(٣) السابق: ص ٧٤ .

* هذه المسألة من المسائل الخلافية قديمًا وحديثًا، وما زال الخلاف قائمًا فيها إلى الآن.

*الذي يظهر من نقد ابن السيد للزجاجي في هذا المسألة أنه يبرر كلام الزجاجي، ويحمله على فهم مغاير؛ حتى يُخرجه من دائرة النقد، وذلك بقوله: فإذا حُمل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض.

***مسألة في تعريف الحرف :**

والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من ، و إلى ، وثم ، وما أشبه ذلك.

قال المفسر: هذا الحد غير صحيح عند متأمله ؛ حتى يُزاد فيه " ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة "، أو يُقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل، وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدا؛ لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام، وأسماء المجازاة؛ لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها."[١]

وهنا مسألة في تعريف الزجاجي للحرف، ونجد أن ابن السيد البطليوسي قد اعترض عليه في تعريفه للحرف، وقال: إنه حد غير صحيح، وتعريف ناقص، وما ينقصه هو أن تُزاد جملة ليس باسم ولا فعل.

ولكن هذا النقد الموجه من ابن السيد للزجاجي يُمكن أن يُرد؛ لأن الزجاجي قد ذكر تقسيم الكلام اسم وفعل وحرف، وبدأ يُفصل كل قسم بمفرده، وعندما جاء لتعريف الحرف، لم يذكر تلك الزيادة التي أرادها ابن السيد؛ لأن صارت معلومة للقارئ، وكما ذكرنا أن الكتاب قائم على الاختصار والإيجاز، وهذا ما نلمحه في كتاب "الجمل"، وأما تعقيب ابن السيد البطليوسي على أن في الأسماء ما معناه في غيره، فهذا صحيح؛ ولكن يمكن أن نقول: إن أبا القاسم الزجاجي يقصد الحرف

---

(١) إصلاح الخلل: ص٧٤ ، ص٧٥ .

بتخصيص هذا التعريف، ولم يكن يقصد غير الحروف، والصحيح ما ذكره في أن الحرف يكون معناه في غيره.

والصحيح أن النحاة أنفسهم اختلفوا في تعريف الحرف، وهذا ما أورده البطليوسي في كتابه "إصلاح الخلل"، وإن كان الزجاجي لم يبتعد كثيرا على ما اتفق عليه النحاة في تعريف الحرف، ولم يعترض البطليوسي على التعريف، وإنما اعتراضه على نقصان هذا التعريف .

***التعليق على النقد السابق :**

* قد يضيف الناقد النحوي ما يراه يتناسب مع قواعد النحو، وما فرط فيه المتعرَض للنقد، وهذا ما فعله البطليوسي، عندما قال: هذا الحد غير صحيح؛ حتى يُزاد فيه .

*النقد النحوي لا يكون إلا عن دراية وإلمام بالمسألة النحوية، وإلا كيف يحكم الناقد على أمور يجهلها، وهذا ما كان يفعله البطليوسي من ذكر آراء النحاة في المسالة النحوية عن إلمام وبصيرة.

* قد يواجه الناقد النحوي نقد أيضا فيما ينقده، وهذا لا يعني أن يكون على صواب في كل ما يقوله.

***مسألة في تقديم الفاعل على المفعول :**

" قال أبو القاسم: واعلم أن الوجه تقديم الفاعل على المفعول، وقد يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله– عز وجل– : " وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ "[١]، و" لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ " [٢]، و " لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ". [٣]

---

(١) سورة البقرة ، آية (١٢٤) .

(٢) سورة الحج ، آية (٣٧).

(٣) سورة الأنعام ، آية (١٥٨) .

قال المفسر: وفي هذا الكلام اختلال من ثلاث جهات: إحداهما أنه قال: المفعول على الإطلاق، ولا يُسمى مفعولا على الإطلاق إلا المصدر؛ لأنه المفعول الصحيح الذي يُسمى حدثا، وأما المفعول في هذا الباب فيُسمى مفعولا به ومعنى ذلك أن فعل الفاعل وقع دون غيره، وقد تعود كثير من النحويين أن يُسموه مفعولا، كأنهم يذهبون به مذهب الاختصار، إذا كان لا يشكل."[١]

والمفسر هنا هو ابن السيد البطليوسي الذي انتقد كلام أبي القاسم الزجاجي، وقد انتقده على ثلاث جهات، وقد ذكر إحداهما، وهي تسمية الزجاجي المفعول على الإطلاق دون ذكر لفظ المفعول به، كما هو موضح في الكلام السابق، ولكن هذا النقد فيه تكلف وحمل على الزجاجي من ابن السيد البطليوسي؛ لأن المقصد واضح من ذكر لفظة المفعول، فهو يعني بها المفعول به، وهذا ما قاله البطليوسي نفسه معقبا على ذلك: وقد تعود كثير من النحويين أن يُسموه مفعولا به، كأنهم يذهبون به مذهب الاختصار، إذا كان لا يشكل.

أما النقد الثاني الذي وجهه البطليوسي للزجاجي في هذه المسألة: هو جواز أبي القاسم الزجاجي لتقديم لمفعول على الفاعل دون تقييد ذلك بشرط، حيث قال: " والخلل الثاني: أنه أجاز تقديم المفعول على الفاعل، ولم يُقيد ذلك بشرط، فأوهم كلامه أن ذلك جائز في كل موضع، وذلك غير صحيح، وإنما يجوز ذلك فيما لا إشكال فيه، فإذا وقع في الكلام إشكال لم يجز."[٢]

والحقيقة أن أبا القاسم الزجاجي لم يغب عنه أن تقديم المفعول على الفاعل ليس جائزًا في كل موضع؛ ولكن الاختصار والإيجاز في عباراته هو الذي دفعه إلى عدم التفصيل والتوضيح عند ذكر تقديم المفعول على الفاعل.

---

(١) إصلاح الخلل : ص ٩٧ .

(٢) السابق : ص٩٧ .

أما النقد الثالث الذي وجهه البطليوسي للزجاجي في هذه المسألة: أنه احتج بالآيات القرآنية السابقة ؛ " لأن الفاعل فيها لا يجوز تقديمه على المفعول به للضمير المتصل به، وهو عائد على المفعول."[١]

والذي يظهر من النقد السابق أن ابن السيد البطليوسي لم يجانبه الصواب في هذا النقد؛ لأن الزجاجي لم يستشهد بهذه الآيات كأمثلة لتقديم الفاعل على المفعول، ولم يقصد الزجاجي بهذه الآيات تقديم دليل على تقديم الفاعل على المفعول، والمتأمل لكلام الزجاجي السابق يجد صواب ما ذكرته، حيث ذكر قبل الاستشهاد بهذه الآيات: وقد يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، فبكلامه هذا يؤكد أنه ترك وجه تقديم الفاعل على المفعول، وقصد المفعول به، وكذلك المتأمل– أيضا– يجد أنه عندما استشهد بالآيات السابقة قد أشار إلى قاعدة نحوية دون التصريح بها، واكتفى بالإشارة إليها من خلال تلك الأمثلة، وهذا ما نفهمه من كلامه: " وقد جاء في كتاب الله عز وجل "، وهذا ما أردت أن أنبِّه له، بأن القراءة النقدية للنص لابد أن تكون قراءة واعية وعميقة.

***التعليق على النقد السابق :**

* القراءة النقدية للبطليوسي لم تكن موفقة في هذه المسألة؛ لأنه حكم على كلام الزجاجي من ظاهر كلامه، ونظرته كانت سطحية لم تبصر جوهر الأمور.

* كتاب الزجاجي كتاب مفيد وله شروحات تُبين قيمة ومكانة هذا الكتاب، والنقد النحوي لا يُنقص من قيمته.

*النقد النحوي يُظهر قيمة العمل ومضمونه، ويترك أثرًا طيبًا في العمل، وهذا ما نحتاجه في الدراسات اللغوية.

---

(١) إصلاح الخلل: ص ٩٨ .

***مسألة في أقسام التوابع :**

" قال أبو القاسم: وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

قال المفسر: هذا كلام مجمل؛ لأنه جعل التوابع أربعة، وهي خمسة، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها، ولم يذكره، وكأنه جعله خارج عن التقسيم الذي قسمه، وذلك غير صحيح؛ لأن عطف البيان حكمه أن يكون بالمعارف دون النكرات، وله مواضع يُشارك فيها النعت، ومواضع يُشارك فيها البدل، ومواضع ينفرد بها، ومن أجل هذا المواضع التي ينفرد بها احتيج إليه".[١]

من النقد الذي وجهه ابن السيد البطليوسي للزجاجي: هو إسقاطه للتابع الخامس عطف البيان، وأن الزجاجي ذكر أربعة أقسام للتوابع: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وأغفل عطف البيان.

والنقد النحوي السابق صحيح؛ لأن النحاة قد عدّوا عطف البيان قسما مستقلا من أقسام التوابع، وأفردوا له بابا مستقلا، فابن السراج في كتابه الأصول عده قسما مستقلا، وعنه يقول:

" الثالث من التوابع: وهو عطف البيان، اعلم: أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مُبيّن لما تجريه عليه، كما يُبيّنان، وإنما سُمّي عطف البيان، ولم يقل أنه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتًا.

وسمّوه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به؛ وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه، وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيدًا أبَا عمرٍو، ولقيت أخاكَ بكرًا."[٢]

---

(١) إصلاح الخلل: ص١٠٤ .

(٢) الأصول في النحو: ج٢ ، ص٤٥ .

ومن الكلام السابق يتضح أن عطف البيان قسم مستقل من أقسام التوابع، بل وقد ذكر ابن السراج أنها خمسة، وأشار إلى ذلك في كتابه، وهو ما يؤكد أن نقد البطليوسي مبني على مرجعية متينة وأساس قويم.

" التوابع خمسة : التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفضِ."[١]

وما أعجبني في نقد البطليوسي لهذه المسألة أنه لم يصدر حكما نقديا نابعا من الهوى، وإنما على مرجعية سالفة ، ونقل لأصول العلماء السابقين.

وربما حمل الزجاجي كلامه عن العطف بالإشارة إلى نوعين: عطف البيان والنسق، وذكر ذلك من باب الاختصار، وقد أشار بعض علماء النحو إلى ذلك، "والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة فجعل التأكيد اللفظي بابا وحده والتأكيد المعنوي"، وقد أشار ابن مالك أيضا إلى ذلك، حيث قال: العطف إما ذو بيان أو نسق... يعني: أو ذو نسق، والعطف كما ذكر قسمان: عطف بيان، وعطف نسق، والنسق لغة: النظم، وقد يستعمل بمعنى المنسوق، عطف البيان: وقوله: ... والغرض الآن بيان ما سبق.[٢]

فمما سبق يتضح أن بعضًا من علماء النحو قد عدّوا العطف بابًا من أبواب التوابع يندرج تحته نوعان: عطف البيان وعطف النسق.

---

(١) كتاب الأصول في النحو: ج٢ ، ص١٩ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن المرادي (ت٧٤٩هـ)، ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط١ (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م)، دار الفكر العربي، ج٢، ص٩٨٨.

ولكن كلام أبي القاسم الزجاجي واضح لا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه خصص ذكر العدد أربعة، وهو ما جعل كلامه عرضة للنقد.

***التعليق على النقد السابق :**

* التوابع خمسة أنواع، وهو المشهور عند نحاة العربية.

* نقد البطليوسي في تلك المسألة قائم على مرجعية ثابتة .

*إصدار الأحكام النقدية المناسبة والدقيقة يأتي بعد الوقوف على كلام الكاتب وفهم مقصده، والتأني ومراجعة الأصول والثوابت على ما عليه النحاة، ثم إصدار الحكم النقدي.

***مسألة في أنواع خبر المبتدأ :**

" قال أبو القاسم في هذا الباب : واعلم أن الاسم المبتدأ يُخبر عنه بأحد أربعة أشياء: كقولك: " زيد قائم " و " الله ربنا " ... أو بفعل، وما اتصل به من فاعل ومفعول، كقولك: " زيد خرج "، " عبد الله أكرم أخاك "، أو بظرف كقولك: " زيد عندك"، " محمد في الدار "، " عبد الله أمامك "، أو بجملة نحو قولك: زيد أبوه قائم ".

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ ؛ لأنه جعل الفعل والفاعل، وما اتصل به قسما على حدته، وأخرجه من الجمل، وحكمه حكم الجمل، والصحيح أن يُقال: إن الاسم المبتدأ يُخبر عنه بثلاثة أشياء: باسم مفرد " هو"، وجملة، وظرف."[١]

نجد فيما سبق أن أبا القاسم الزجاجي قد جعل أنواع الخبر أربعة: مفردا و جملة فعلية، وجملة اسمية، وظرفا؛ حيث جعل خبر الجملة نوعين: فعلية واسمية، وقد رأى ابن السيد البطليوسي أن هذا التقسيم غير صحيح، وأن أنواع الخبر ثلاثة: مفرد، وجملة، وظرف.

([١]) إصلاح الخلل: ص١٥٠ .

والصحيح ما عليه ابن السيد؛ وذلك لأن الجملة تشمل الاسمية والفعلية، ولا حاجة لجعل كل جملة مستقلة عن الأخرى، وإن كان البعض عدّ الخبر أقساما أربعة، لكن أبا القاسم أولى له أن يختصر ذلك؛ لأن الاختصار والإيجاز يتناسب مع منهجه الذي ألزم نفسه به في هذا الكتاب .

***التعليق على النقد السابق:**

*للخبر أنواع ثلاثة مفرد وجملة وشبه جملة.

* كان لزاما على ابن السيد أن يختار لفظا نقديا آخر بدلا من قوله هذا التقسيم خطأ، والأفضل أن يقول: هذا التقسيم يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن أبا القاسم لم يعين أن هذا تقسيم لأنواع الخبر، إنما قال: والاسم المبتدأ يُخبر عنه بأربعة أشياء، ثم ذكر هذه الأشياء.

* من الأفضل أن يعترض البطليوسي على عدم الاختصار والإيجاز في هذه المسألة؛ لأن الزجاجي فصل في الخبر الجملة، وعد كل جملة على حدة.

***مسألة في حرفية كان وأخواتها :**

قال أبو القاسم: باب الحروف التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأخواتها.

قال المفسر: سمَّى أبو القاسم هذه العوامل حروفا، وليست بحروف، وهذا مما تعقبه الناس عليه، وقالوا: إنما هي أفعال ناقصة، ونقصانها لا يُخرجها عن الفاعلية، كما أن(عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب) يُخرجها عن أن تكون أفعالا عدم تصرفها.

قالوا: والدليل على أنها أفعال تصرفها بالماضي والاستقبال واشتقاق أسماء الفاعلين منها ، واتصال الضمائر بها تارة (ظاهرة) في (النحو) (كنتُ، كنتَ، كنتِ)، واستتارها فيها تارة في نحو قولك: (زيد كان قائما).

وأنها تعمل عملين، فترفع، وتنصب، فتقول: (كان زيد منطلقا)، كما تقول: (ضرب زيد عمرا)،غير أن المنصوب بها هو المرفوع .

قال المفسر: وهذا الذي قالوه صحيح."[١]

يظهر من الكلام السابق أن وجه الاعتراض على أبي القاسم هو وصفه للأفعال الناسخة بالحروف، وهنا ألمح البطليوسي إلى كلام أبي القاسم على الاعتراض على كلامه بنفيه أنه ليست بحروف، وقد ذكر أن كلام المتعقبين لكلام الزجاجي صحيح؛ لأنها أفعال ناقصة، ونقصانها لا يُخرجها عن فعليتها، ولكنه لم يُصدر حكما نقديا صريحا بأن كلامه خطأ أو مرفوض؛ لأنني تتبعت كلامه، فوجدته قد برر كلام أبي القاسم، وأنه قياس ليس ببعيد؛ حيث قال: " غير أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل ليس ببعيد في القياس والنظر."[٢]

وهنا نجد حكمين نقديين في المسالة الواحدة، وهذا لا يعني خطأ الناقد؛ لأن الناقد كما وضحت يجب أن يكون حياديا غير متحيز ولا متعصب؛ حتى يخرج العمل في أبهى حلله.

وإذا تطرقنا في هذه المسألة بالرجوع لآراء العلماء هل يصح أن نسمِّي هذه الأفعال حروفا ؟

الذي عليه أهل اللغة أنها أفعال، وقد ذكروا أدلة تدل على ذلك، وقد ذهب بعضهم إلى أنها حروف، وربما هذا ما كان يقصده أبو القاسم الزجاجي أنه يؤيد رأي من قالوا: أنها حروف، ولكن الصواب أنها أفعال، وقد ذكر ابن الأنباري ذلك في كتابه: (أسرار العربية) هذا الخلاف؛ حيث قال:

([١]) إصلاح الخلل: ص١٥٧ .

([٢]) إصلاح الخلل: ص١٥٨ .

" إن قال قائل: أي شيء كان وأخواتها من الكَلِم ؟ قيل: أفعال، وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف، وليست أفعالاً؛ لأنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً؛ لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولَمّا كانت لا تدل على المصدر، دلت على أنها حروف؛ والصحيح أنها أفعال، وهو مذهب الأكثرين، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنها تلحقها تاء الضمير وألفه و واوه ؛ نحو: كنت، وكانا، وكانوا، كما تقول: قمت، وقاما، وقاموا، وما أشبه ذلك.

والوجه الثاني: أنها تلحقها تاء التأنيث الساكنة؛ نحو: كانت المرأة، كما تقول: قامت المرأة، وهذه التاء تختص بالأفعال.

والوجه الثالث: أنها تتصرف؛ نحو: كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح، وأمسى يمسي، وكذلك سائر أخواتها ما عدا "ليس"، وإنما لم يدخلها التصرف؛ لأنها أشبهت "ما"، وهي تنفي الحال (كما أن "ما" تنفي الحال)؛ ولهذا تجري "ما" مجرى "ليس" في لغة أهل الحجاز، فلما أشبهت "ما"، وهي حرف لا يتصرف، وجب ألا تتصرف، وأما قولهم: إنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً؛ لدلت على المصدر، قلنا: هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه الأفعال غير حقيقية؛ ولهذا المعنى تُسمّى أفعالا."[١]

فمما سبق يتضح لنا أن الزجاجي بنى رأيه على هؤلاء الذين قالوا: إنها حروف، وليست أفعالا، ولكن الصحيح أنها أفعال، وليست حروفا، وهذا يظهر من الوجوه التي قدمها أبو البركات الأنباري .

أما البطليوسي فقد أيّد رأي من قال: إنها أفعال، ثم بعد ذلك التمس العذر لأبي القاسم الزجاجي، وقال: إن كلامه من حيث القياس والنظر ليس ببعيد، وهذا ما يؤخذ

---

(١) أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١ (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ص١١٢ .

عليه؛ لأن رأيه أصبح غامضا ، فلا نعرف أكان معترضا عليه في تسميتها حروفا ؟! أم كان مؤيدا له ؟!

وهذا أصل من أصول النقد النحوي لابد أن يُراعى عند الناقد، وهو الوضوح في إصدار الحكم النحوي ؛ حتى يعرف الباحثون والقراء موقفه في تلك المسألة.

***التعليق على النقد السابق :**

* كان وأخواتها أفعال، وليست بحروف، ومن حكم بأنها حروف، فكلامه بعيد عن الأصول، والدليل على فعليتها ارتباطها بالزمن من حيث الماضي والحال والمستقبل، والحروف غير مرتبطة بأزمنة.

* لابد أن يبني الناقد رأيه على الوضوح، وعدم الغموض، وهذا ما يظهر في تلك المسألة، فقد أصدر الناقد حكمين نقديين مختلفين.

* الناقد لابد أن يبني كلامه على الاختصار والتركيز على الاحكام النقدية؛ حتى لا يحير القارئ في المسالة.

*** مسألة في اسم كان:**

" قال في هذا الباب: وإذا تقدم اسم " كان " عليها رُفع بالابتداء، وصارت " كان " خبره، واستتر فيها، كقولك: (زيد كان قائما).

قال المفسر: هذا كلام فيه تسامح في العبارة؛ لأن اسم " كان " لا يجوز تقديمه عليها؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه، إنما يجوز تقديم خبرها؛ لأنه مشبه بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الأجود أن يقول: وإذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعا بـــــ " كان " رُفع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وإن كان لم يُصرح به."[١]

([١]) إصلاح الخلل : ص١٧٠ .

والذي يظهر من استخدام المصطلح السابق " هذا كلام فيه تسامح في العبارة "، أن ابن السيد قد تنوع في استخدام المصطلحات النقدية، وهذه من براعة الناقد التنوع في استخدام المصطلحات النقدية عند إصدار الاحكام النقدية، وبما يتناسب مع كل مسألة، كما نلاحظ أن المصطلحات النقدية التي استخدمها لا تدل على التجريح أو الانتقاص والإنكار الشديد، وإنما تدل على النقد البناء.

أما بخصوص المسألة السابقة فقد انتقد ابن السيد أبا القاسم في تسميته الاسم المتقدم على "كان" باسمها، وقد أخبر بن السيد أن هذا فيه تسامح؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه.

والذي يظهر لنا من نقد ابن السيد لتلك المسألة أن النقد فيه تعسف؛ لأن أبا القاسم لم يقصد أن الاسم المتقدم صار في الإعراب اسم " كان "، وإنما سمّاه اسمها باعتبار ما كان عليه، والدليل ما قاله: وصارت " كان " خبره، واستتر فيها، وهذا يعني أنه صار " مبتدأ "، وليس اسم " كان " كما ذكر ابن السيد.

***التعليق على النقد السابق :**

* براعة الناقد في التنوع في استخدام المصطلحات النقدية، مما يُضفي على النقد قيمة كبيرة .

* حسن اختيار المصطلحات النقدية التي تعبر عن النقد بلطف عند إصدار الأحكام النقدية .

* مراعاة جميع جوانب النقد النحوي عند إصدار الأحكام النقدية في المسائل النحوية .

***الخاتمة :**

في نهاية هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

*النقد النحوي قد يكون عاما، وقد يكون خاصا عن طريق إصدار الحكم في مسألة معينة باستخدام مصطلح أو لفظ من ألفاظ النقد بالقبول أو الرفض.

*النقد النحوي عند ابن السيد ليس نقضا، وإنما نقد بنّاء قائم على التأصيل العلمي والتعليل المنطقي.

*الناقد لابد أن يكون على دراية واسعة بالعلم الذي يبحث فيه، والأحكام النقدية التي يطلقها.

*لا يستلزم أن يكون النقد صحيحا، فقد يخطئ الناقد، فيأتي باحث يثبت خطأه.

*نقد العمل اللغوي أو الأدبي يحتاج إلى قراءة واعية ومتأنية؛ حتى لا يتسرع الناقد في إصدار أحكامه النقدية.

* النقد النحوي عند النحاة القدامى مدعوم بالأدلة والشواهد التي ترجّح صحة ما ذهبوا إليه، وإلا لا قيمة للنقد النحوي إذا كان بغير شاهد، ولا دليل .

المصادر والمراجع

١- أبو بكر محمد المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ): الأصول في النحو، ت: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- لبنان- بيروت.

٢- أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ): الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط٥ (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٣- أبو البركات، كمال الدين الأنباري عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١(١٤٢٠ه/ ١٩٩٩م).

٤- أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤ هـ): إنباه الرّواة على أنباه النحاة، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية،(١٩٥٢م) .

٥- ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ): الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ت: سعيد عبد الكريم سعودي.

٦- أبو محمد بدر الدين حسن المرادي المصري (ت٧٤٩هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، ط١ (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م) .

٧- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ): وفيات الإعلان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت .

٨- شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت ٨٨٩هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ت : نواف بن جزاء الحارثي، ط (١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م).